S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3271
27 August 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، الساعة ١٥/٥٥

الرئيسة:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريّا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد رتشاردسن
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	هنغاريا	السيد مولنار
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام (S/26361)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل هايتي يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والماده ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لونغشام (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/26361، التي تتضمن تقرير الأمين العام المتعلق بهايتي. ومعروض على الأعضاء تقريران آخران للأمين العام، يردان في الوثيقتين S/26063 و S/26297 بالترتيب؛ والوثيقة S/26085، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26364، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وإنني أفهـــم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن هذا هو الحال.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وقبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد تابع الوفد الصيني طوال الوقت عن كثب التطورات في هايتي. وإننا نقدر عظيم التقدير الجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية والسيد كابوتو، الممثل الخاص للأمينين العامين لكل من هاتين المنظمتين، من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في هايتي.

ويسعدنا أن نلاحظ أن تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك قد بدأ بالفعل وأن رئيس وزراء هايتي قد استعاد منصبه. كل هذا لم يبعث الأمل فحسب في تعزيز عملية السلم في هايتي، وبهذا يتمكن الشعب من التمتع بالسلم والهدوء مرة أخرى ومن إعادة تنشيط اقتصاده الوطني، ولكنه قد مكن أيضا من وقف الجزاءات وإزالتها في نهاية المطاف. ولهذا يؤيد الوفد الصيني توصية مجلس الأمن بوقف الجزاءات ضد هايتي فورا. وبالتالي، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار المطروح علينا.

لقد قيل إن رحلة طولها ألف ميل تبدأ بخطوة واحدة. وبالجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي، عادت الحكومة الشرعية في هايتي. وقد كان هذا في الواقع إنجازا تحقق بشق الأنفس. وفي الوقت الحاضـر، حققت بعض الأطراف في هايتي بعض النتائج الأولية في تنفيذ الاتفاقين، ومـــن ثم تعتبر

هذه بداية طيبة. ونأمل أن يستمر تنفيذ الاتفاقين المعنيين بالكامل حتى ترفع على نحو كامل الجزاءات ضد هايتي، تلك الجزاءات التي سببت مصاعب اقتصادية للشعب، وأن تسير هايتي على طريق السلم والاستقرار الحقيقيين والدائمين.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26364.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، نيوزيلندا، هنغاريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٨٦١ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعد الوفد الفرنسي أن يتمكن مجلس الأمن إزاء التقدم المحرز للديمقراطية في هايتي من وقف الجزاءات المفروضة على ذلك البلد بموجب القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

إن اتفاق جزيرة غفرنرز في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ينص على عودة الرئيس أرستيد إلى هايتي في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف أنشأ ١٠ مراحل تنفذ خلال فترة عدة شهور. وإن ميثاق نيويورك، الموقع في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ من جانب الأحزاب الممثلة في برلمان هايتي، كان بمثابة الخطوة الأولى. كما أن تعيين السيد مالفال في منصب رئيس الوزراء قد صدق عليه مجلس الشيوخ ومجلس النواب منذ أيام قليلة. ولهذا، كما ورد في القرار ٨٤١ (١٩٩٣) وكما نص اتفاق جزيرة غفرنرز، قرر المجلس اليوم وقف الجزاءات.

ويعتبر وفدي أن هذا القرار بمثابة تشجيع قوي لجميع الأطراف في هايتي من أجل مواصلة جهودها نحو الديمقراطية. ويراودنا وطيد الأمل بأن تستكمل هذه العملية وأن يتمكن المجلس بذلك من رفع الجزاءات في نهاية المطاف. وسنكون سعداء بهذه النتيجة، التي تشهد على عودة هايتي إلى الحياة الديمقراطية العادية.

وفي سياق عام أكبر، سيشعر وفدي ببالغ السعادة لتلك النتيجة لأنه بهذه الطريقة يظهر المجلس للجميع أنه يمكنه العمل وفقا للتطورات التي يشهدها.

وأخيرا، يشعر وفدي بأن تقدم هايتي صوب الديمقراطية يعتبر في جزء كبير منه نتيجة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وهذا مثال يستفيد الجميع من تكراره وتوسعه.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسعد اسبانيا أن ترى عملية تحقيق تسوية شاملة في هايتي في إطار اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك، مستمرة وفقا لما هو مخطط له وحسب المواعيد المحددة. وإن تعيين السيد مالفال كرئيس وزراء من جانب مجلس نواب هايتي وفقا لهذين الاتفاقين، يعتبر خطوة هامة إلى الأمام في تلك العملية من أجل تطبيع الحالة في هايتي والاستعادة الكاملة للديمقراطية.

وإن إنشاء حكومة مالفال يعتبر أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لهايتي وشعبها - اللذين ننقل إليهما تهانينا وأملنا. كما أنه مبعث للرضا أيضا بالنسبة للأمم المتحدة، إذ أنه يعني إجراء مجلس الأمن في اعتماد نظام الجزاءات الوارد في القرار ٨٤١ (١٩٩٣) أثبت تناسبه مع الظروف ووضع الأساس لاستعادة الحريات الديمقراطية لشعب هايتي.

وبالطبع كان هذا أيضا نتيجة للعمل البطولي الذي قام به ممثل الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، الذي نشكره ونهنئه.

إن تشكيل حكومة ديمقراطية في هايتي يرجع أيضا إلى التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة؛ ونود أيضا أن نلقي الضوء على أهمية ذلك التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. ويبين هذا الإنجاز الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا التعاون في مناسبات مقبلة.

إن مجلس الأمن باتخاذه اليوم القرار ٨٦١ (١٩٩٣)، قد استجاب على نحو سليم لتوصية الأمين العام التي قدمها على أساس الأحداث الإيجابية التي تقع في هايتي. وإن اتخاذ ذلك القرار، الذي يوقف نظام الجزاءات، سيبين للزعماء السياسيين في هايتي وللدول الأخرى التي تعرضت للجزاءات أو تتعرض الآن للجزاءات التي يصدرها المجلس، بأن المجلس مستعد لتشجيع من يرغبون في تنفيذ أحكام قراراته.

وبالطبع، لا يعني تأكيد تعيين رئيس الوزراء مالفال أن العملية المحددة في اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك قد نفذت بالكامل: فلا تزال جوانب أخرى لهذين الاتفاقين وللقرار ٨٤١ (١٩٩٣) لم تنفذ بعد. ولهذا ينبغي أن يظل المجلس يقظا بالنسبة للتطورات في هايتي وينبغي أن يستجيب بنفس السرعة

إذا لزم الأمر - ونأمل ألا تكون هذه هي الحال - لإعادة نظام الجزاءات المنصوص عليه في القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

وفي القريب العاجل، سينظر المجلس أيضا في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بغية إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي للمساعدة في عملية تحقيق الديمقراطية في مؤسسات هايتي وقوات الأمن فيها. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يضاعف جهوده فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية والاجتماعية والتعاون، حتى تتاح لشعب هايتي الفرصة الحقيقية للخروج من أزمته الاقتصادية. وهنا نريد مرة أخرى أن نؤكد على الدور الذي ينبغي أن تلعبه أجهزة الأمم المتحدة، الجمعية العامة والأجهزة الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وتعرب اسبانيا عن وطيد الأمل في أن يعقب التصديق على تعيين رئيس الوزراء مالفال خطوات حاسمة أخرى في نفس الاتجاه بحيث، يتمكن هذا المجلس، ما إن يعود الرئيس الشرعي لهايتي، جان برتران ارستيد، الى القصر الرئاسي في بورت أوبرنس، من البت في الرفع النهائي للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

السيد آريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن استبق انتهاء ولايتكم بخمسة أيام، وأهنئكم على قيادتكم الفعالة وادارتكم الخلاقة اللتين اضطلعتم بهما بثبات واحترام، مما أكسبكم اعجابنا واحترامنا جميعا.

لقد مضى ما يقرب من العامين الآن على الاطاحة بالرئيس الدستوري لهايتي، جان برتران ارستيد. ومنذ اليوم الأول بدأ المجتمع الدولي بتقديم التأييد القيم لعودة النظام الديمقراطي. وقرارات المجلس وكذلك قرارات الجمعية العامة تبرز بوضوح عزمه على فعل ذلك. ولقد تمخض عن التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة تفاعل فريد ومنتج. وكان التعاون بين المنظمة الاقليمية والمنظمة العالمية خارقا للعادة. وفي هذا الصدد، كان دور دانتي كابوتو، الممثل الخاص للأمين العام، خارقا بالمثل.

إن العملية التي بدأت بانتخابات عام ١٩٩١، بتأييد من الأمم المتحدة، تستأنف الآن بعد توقف مأساوي ومؤسف. والعملية لم تصل الى ذروتها بعد، ولن تصل الى ذروتها، حتى بعودة الرئيس أرستيد، المتوقع أن تتم في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. وابتداء من تلك اللحظة بالتحديد، ستتاح للمجتمع الدولي فرصة لتتويج هذه الجهود، وذلك بتنشيط النظام الديمقراطي بحيث يمكن دعمه تقنيا وماليا، بغية تزويده بظروف الحياة التي لا غنى عنها حتى يكون بوسعه بناء نظام ديمقراطي مستقر حقا.

إن القارة الأمريكية ذاتها، في هذا الصدد، تتحمل مسؤولية خاصة في اظهار تضامنها عن طريق اجراءات التعاون الفعال بانقاذ الموقف وتحسين نوعية حياة شعب هايتي الذي أسيئت معاملته.

واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لأسلط الضوء على حقيقة أن تأييد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي كان له دور حاسم في العملية، مما ساعد مجلس الأمن على التصرف. ومن نفس المنطلق، كان الاسهام الفعال والنشط للغاية من جانب حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وكندا عاملا من العوامل الأساسية. وقد شارك بلدي في هذه الجهود بنفس الحماس والاصرار منذ اليوم الأول.

لقد سرت بلادي خصوصا بهذا الاسهام الحاسم من جانب المجتمع الدولي: ألا وهو تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الرئيس أرستيد من العودة واستعادة ولايته الرئاسية التي انتخب للاضطلاع بها بنسبة ٧٠ في المائة من أصوات شعبه.

إن التصديق على تعيين رئيس الوزراء مالفال وأعضاء وزارته يمثل خطوة استثنائية لعودة الحياة الديمقراطية الى هايتي، بل إن هذا هو ما أدى الى وقف تدابير الحظر.

ولكن وفدي يود أن يعرب عن قلقه ازاء الانتهاكات الخطيرة والاساءات المتصلة بحقوق الإنسان التي ما زالت ترتكب في هايتي. ويجدر بالقوات المسلحة في هايتي أن تدرك بوضوح أن المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن، لا يمكن أن يسمح باستمرار هذه الانتهاكات.

وتدرك فنزويلا أنه لا يمكنها أبدا تسديد الدين الهائل الذي تدين به لشعب هايتي الذي قدم مساعدة سخية للغاية، بقيادة الرئيس بنيون، في ملحمة استقلال أمريكا اللاتينية، أو الجزء الأكبر منها، والتي بدأها سيمون بوليفار.

وختاما، كما تعلمون، سيدتي الرئيسة، هذه هي المناسبة الأخيرة التي أتكلم فيها بصفتي ممثلا لفنزويلا في هذا المجلس. واسمحوا لي أن أعبر أمام الملأ لكل واحد من زملائي ولوفودهم المتفانية والكفؤة للغاية، عن تقديري وامتناني واحترامي وتضامني. لقد شعرت من جميع النواحي بمزية الانتماء الى هذا الجهاز، وبكوني ممثلا للمجتمع الدولي. ولقد كرست جميع جهودي لهذا النشاط في ظروف أفهم أنها صعبة بوجه خاص ومهلكة بالنسبة للإنسانية. ولقد حاولت خدمة العالم والوفاء بمسؤولية مجلس الأمن التي ما من شك في أنها تمثل أعظم فخر لحياتي المهنية، وشرف أشعر بالامتنان البالغ لأنه أسبغ علي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي، وعلى اشادته بزملائه في المجلس.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ٨٦١ (١٩٩٣) يشكل استجابة ملائمة وسارة للغاية، للتطورات السياسية المشجعة التي وقعت مؤخرا في هايتي. وقد اتخذت خطوات هامة في ذلك البلد الذي طالت معاناته بغية استعادة الديمقراطية. فالأطراف تحترم اتفاق جزيرة غفرنرز، وهناك الآن أمل متزايد في أن القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي ازاء الحالة في هايتي ستوتي أكلها.

وتصديق البرلمان في هايتي على تعيين رئيس الوزراء مالفال ووزارته، وكذلك التصويت بالثقة على سياساته وتولي رئيس الوزراء منصبه، قد مكنت مجلس الأمن من اتخاذ القرار الذي اتخذه اليوم بشأن الرفع المؤقت للحظر الذي فرضه القرار ٨٤١ (١٩٩٣). إن الهدف النهائي لمجموع الجهود التي تم القيام بها على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، هو إعادة الحكومة الشرعية للرئيس جان برتران ارستيد في الموعد المتفق عليه وهو ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر. والنتائج التي تحققت حتى الآن تشهد على كفاءة

التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي وتناسبها مع هذا الهدف. وهي توضح أيضا قيمة التعاون البناء الذي تم ارساؤه بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والذي أدى الى اتخاذ القرار ٨٤١ (١٩٩٣) وجعل بعض التدابير التي كانت منظمة الدول الأمريكية تسعى الى اتخاذها ملزمة عالميا. واذ تتسم هذه التدابير بمزيج مدروس بعناية من القوة والحكمة السياسية نتيجة لعملية تفاوض صريحة ودقيقة، فقد ثبت أنها استجابة ملائمة للحالة الفريدة السائدة في هايتي.

ويود وفد البرازيل أن يشكر الأمين العام بطرس بطرس غالي والسيد جواو كليمنتي باينا سوارس الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، على جهودهما القيمة للتوصل الى حل لهذه الأزمة. وبالمثل، فإننا نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا للاسهام الكبير الذي قدمه السيد انتي كابوتو، الممثل الخاص للأمينين العامين للمنظمتين، الذي بذل جهودا لا تكل للتقريب بين أطراف النزاع. وهذه المشاركة المثمرة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية التي ثبت أنها قصة نجاح هامة على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي صيانتها والاستمرار فيها الى أن يتم التوصل الى حل نهائي للأزمة في هايتي.

الآن وقد وصلنا الى مرحلة جديدة في الجهود الرامية الى تصحيح الحالة في هايتي، من المهم أن يولى الانتباه الواجب لضرورة الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان في ذلك البلد، على أساس مبدأ سيادة القانون الذي لا يمكن التشكيك فيه. ومن نفس المنطلق، يجدر بالمجتمع الدولي ألا يتنصل من مسؤولياته بتزويد شعب هايتي بالتعاون السخي الذي يحتاجه كثيرا ويتوقعه لكي يحقق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك المساعدة الإنسانية الطارئة.

واليوم لنا أن نبتهج بالتقدم المحرز في هايتي. ولكن من الأهمية بمكان أن نشير الى أن المجتمع الدولي سيواصل ايلاء انتباه شديد لمجرى العملية السياسية، وبصفة خاصة لأعمال ومواقف الذين أشير اليهم باسم "سلطات الأمر الواقع".

إن نظام الجزاءات معلق حاليا. ونحن نتطلع الى اللحظة التي نتمكن فيها من رفعها نهائيا.

وستواصل البرازيل متابعة التطورات في هايتي عن قرب. ونحن على استعداد، هنا في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية، للاسهام بقدر ما نستطيع في الحل الفوري والفعال للأزمة في ذلك البلد الصديق. ويحدونا الأمل في أن يتوج بالنجاح الكفاح السياسي لإعادة الديمقراطية، بدعم من المجتمع الدولي. فشعب هايتي لا يستحق أقل من ذلك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قام هذا المجلس قبل ٧١ يوما باتخاذ قرار. لقد فرضنا جزاءات على هايتي. وكان هدفنا واضحا: المساعدة على استعادة الحكومة الديمقراطية التي سرقت من شعب هايتي.

وكنا نعلم أن الجزاءات وحدها لا تكفي لحل معاناة هايتي. ولكننا كنا نعلم أيضا أن فرض الجزاءات سيبعث رسالة واضحة لا لبس فيها الى الذين يودون اخماد جذوة الديمقراطية تاركين بذلك أمتهم تنهار.

ويوم فرضت الجزاءات أهابت الولايات المتحدة بالهايتيين أن يغلبوا مصالح بلدهم على مصالحهم وأن يتفاوضوا على ايجاد تسوية. وجاء اتفاق جزيرة غفرنرز، الذي تم التوقيع عليه بعد أسبوعين، دليلا واضحا على أن الجزاءات حققت مفعولها، وأن تصميم المجتمع الدولي أتى ثماره.

وأن المصادقة بالأمس على تعيين رئيس الوزراء الذي اختاره الرئيس اريستيد تعد انجازا كبيرا. إنها انتصار للدبلوماسية المتعددة الأطراف، في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. لقد سخرنا الدبلوماسية المتعددة الأطراف لخدمة الديمقراطية والكرامة الإنسانية. لقد كان هذا الأسبوع، في المقام الأول، انتصارا للشعب الهايتي.

إن تعليق الجزاءات اليوم لا يعد نجاحا فحسب بل سابقة لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة. فعلاوة على هايتي، فرض هذا المجلس جزاءات على العراق وصربيا وليبيا. والآن رفعناها عن هايتي. لقد أثبتنا أننا سنكون جديين في الاستجابة للتقدم الجاد. فلتكن هذه رسالة للذين يستمرون في عدم الاستجابة لهذا المجلس.

وبتعليقنا الجزاءات فور اقرار الحكومة الهايتية الجديدة، أثبتنا أن هذه الأداة الاقتصادية تجمع بين المرونة والفعالية، وأن هذا المجلس يمكن أن يعمل بسرعة وبطريقة حاسمة.

ويسرني أن أعلن أن الولايات المتحدة تتخذ حاليا خطوات للإعداد لتعليق الجزاءات. إننا نعمل مع الحكومة الهايتية لرفع القيود عن الأرصدة المجمدة.

إن شعب هايتي ومجتمع الدول، الممثل بهذا المجلس، سيتخذان خطوة هامة صوب عودة الرئيس اريستيد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر، وتجديد الديمقراطية الهايتية، وأخيرا، كما نأمل، إعادة إعمار الدولة المنهارة.

إن نجاحنا اليوم يعطينا أيضا نظرة الى المستقبل، نظرة لرؤية أعظم تتوقعها حكومة بلادي للأمم المتحدة، هذه الرؤية لا تقتصر على اصلاح الدول التي استخفت بمجتمع الدول، ولا على الترحيب بالديمقراطيات الجديدة التي تود أن تصبح عنصرا صالحا في هذا المجتمع، بل أيضا إعادة إعمار الدول المنهارة لتتمكن هي الأخرى من العودة الى هذا المجتمع.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة.

طلب ممثل هايتي أخذ الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

السيد لونغشام (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم أحر التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس.

بالنيابة عن وفد بلادي، أود أن أعرب للمجلس عن الشكر الجزيل على اتخاذه بالاجماع هذا القرار، الذي يعبر عن التقدم المحرز في البحث عن حل للأزمة في هايتي، التي اقتربت من عامها الثاني.

إننا جميعا اليوم مسرورون كثيرا بالتطورات الأخيرة في هايتي، وباقرار البرلمان الهايتي لرئيس الوزراء السيد روبرت مالفال الذي عينه الرئيس جان برتراند اريستيد. وسيتولى السيد مالفال في بداية الأسبوع القادم مهامه، وسيبدأ العمل من أجل عودة الرئيس المنتخب دستوريا، القس جين برتراند اريستيد، الى هايتي في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وهذا يعد نصرا كبيرا لمنظمة الدول الأمريكية وللأمم المتحدة، وبصورة خاصة لمجلس الأمن الذي كان قراره ٨٤١ (١٩٩٣)، المتخذ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قرارا حاسما في تطور هذه القضية.

إن وفد بلادي يرحب بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي لصالح الشعب الهايتي في كفاحه الطويل والباسل لإقامة الديمقراطية في هايتي. وأود في هذا الصدد أن أشكر الأمينين العامين لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، وأيضا مبعوثهما الخاص، السيد دانته كابوتو، على جهودهم الحثيثة للمساعدة في

استعادة الدولة الشرعية في هايتي. وندين أيضا بالامتنان للدول الصديقة، وعلى الأخص مجموعة "أصدقاء الأمين العام" الأربعة على دعمهم الدؤوب الذي سمح لنا ببلوغ هذا الهدف.

إلا أنه من الواضح أنه لا يزال أمامنا الكثير. فلا يزال الوضع محفوفا بمخاطر شديدة، نتيجة لتجدد حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، كما ورد في التقرير الأخير للبعثة المدنية الدولية. ويأمل وفد بلادي أن يبقى مجلس الأمن يقظا في وجه أية محاولة لإفشال عملية إقامة الديمقراطية في هايتي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وداع سعادة السيد دييغو أريا، الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أبلغنا ممثل فنزويلا أن هذه هي آخر جلسة يحضرها. وأود بالنيابة عنا جميعا أن أشكر السفير على اسهامه الكبير في المجلس في هذه المرحلة الفاصلة. إننا سنفتقد فطنته وحماسه. الى اللقاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥